



خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية:

مقاربة واقعية

إيمان عمرابط

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر3

imaaano1990@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/03/31

تاريخ القبول: 2018/03/01

تاريخ الإيداع: 2017/01/15

الملخص:

في 9 أغسطس 1961، طلبت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقرار حكومي، وفي 23 يونيو 2016، تعيد النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي باستفتاء شعبي كانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا، مما يؤثر على الاتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي موحد، وكذا المكانة الأوروبية والدولية للمملكة المتحدة.

في دراستنا نحاول تحليل فرص وتحديات إمكانية خروج بريطانيا بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، والاتجاهات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي بين التفكك والاستمرارية.

الكلمات الدالة:

خروج بريطانيا ، اتحاد أوروبي ، رهان ، وحدة أوروبية.

Abstract:

In August 9th 1961, the United Kingdom asked to join the European Economic Community by government decision, and, in June 23rd 2016, UK reconsiders its membership in European Union by a referendum in which the British people voted to leave the EU, this result has many implications on the EU as a political and economic united pole, as well as the European and international standing of the United Kingdom. In our study we tried to examine the opportunities and the challenges of eventual **Brexit – British exit** for both EU and UK, then, the possible future directions of the EU between the dislocation and continuity.

Keywords:

British exit, EU, stake, European unity



تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951، اللبنة الأولى للاتحاد الأوروبي الذي رسخته معاهدة ماستريخت 1992، بتكتل ستة دول أوروبية فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتتأسس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957، كبداية فعلية لمسار عملية تكامل الدول الأوروبية عملا بمبادئ نظرية التكامل والاندماج، من أهم روادها (ديفيد ميرانى David Mitrani، أرنست هاس Ernest Haas، ليون لنديبرغ Leon Lindberg...) التي تقوم أساسا على منطق الوحدة والانتشار حيث تتنازل الدول الأعضاء في التكامل عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد يسمو عنها ويعبر عن إرادتها، لتحقيق هدف استراتيجي : تكوين قوة اقتصادية عالمية وضمان أمن القارة الأوروبية بعد ما عايشته من دمار أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إلا أنه ما يلاحظ على المملكة المتحدة أنها أبدت ترددا في الانضمام إلى هذا الكيان، حيث سجلت عضويتها بشكل رسمي سنة 1973، ومازالت تحتفظ بعملتها النقدية "الجنيه الإسترليني la livre sterling" علما بأنه قد تم تأسيس "منطقة اليورو la zone euro" سنة 2002 والتي تضم 18 دولة من 28 دولة في الاتحاد، إضافة إلى أنها كانت من بين مؤيدي إعادة هيكلة مهام حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ليكون حامي الأمن الأوروبي على عكس ألمانيا وفرنسا اللتان تطمحان إلى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية من خلال التأكيد على ضرورة تكوين هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف شمال الأطلسي. في جوان/حزيران 2016، وبعد 43 سنة من العضوية في الاتحاد الأوروبي، أبدى الشعب البريطاني - في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون David Cameron" - رغبته في الخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي كانت له ردود فعل متباينة بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة مما يهدد أمنها وسيادتها الوطنية من جهة، ورهانا للوحدة الأوروبية ومنظري التكامل والاندماج بما يشكل تحديا لتماسك الاتحاد الأوروبي حيث تعتبر بريطانيا من بين أهم أطواره من جهة أخرى.

ومنه نطرح التساؤلات التالية :



- ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أمنها الوطني ومكانة الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية؟
- هل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟ أم أن ذلك سيعطي لها دفعا أقوى خاصة أنها كانت تعتبر بمثابة "مكب" للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن وتحقيق الأمن الأوروبي خارج المظلة الأطلسية؟

المحور الأول: المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال 43 سنة من العضوية

قبل التطرق إلى رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تجدر الإشارة في البداية إلى تقديم مختصر حول جيوبوليتيك الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي عالمي، مكانته في الساحة الدولية وبريطانيا كأحد أهم دوله لما لها من تاريخ، موقع جغرافي ومكانة سياسية واقتصادية متميزة.

1. جيوبوليتيك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا :

أولا - الاتحاد الأوروبي :

تجربة فريدة من نوعها يضم حاليا 28 دولة تنازلت عن جزء من امتيازاتها السيادية لصالح كيان سياسي واقتصادي جديد، يجمع دولا متقاربة جغرافيا، متباينة من حيث ميزان قوتها وتوجهها السياسي، تعكس تعددية ثقافية، دينية، لغوية... خاصة بعد عملية التوسع (ما بين 2004 - 2007) التي شملت 12 دولة معظمها كانت تحت هيمنة النظام الشيوعي إبان الحرب الباردة، إلا أن هذه التعددية لا يمكن أن تكون عائقا نحو مشروع الوحدة الأوروبية وإنما يجعل من الاتحاد الأوروبي كتنظيم متعدد الأقطاب بحدود متطورة.¹ وبالتالي فقد عرف الاتحاد منذ نشأته 1957، سبعة مراحل لتوسيع عضوية دوله (من ستة دول إلى 28 دولة)، آخرها سنة 2013 بانضمام كرواتيا، حاليا خمسة دول مترشحة بشكل رسمي لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي : تركيا، مقدونيا، ألبانيا، الجبل الأسود و صربيا، في حين تم انسحاب إيسلندا من مفاوضات الانضمام، كما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية :

خريطة رقم 01 : مراحل البناء الأوروبي



Source : « de 6 à 28 : histoire des élargissement », en ligne sur :



<http://www.touteleurope.eu/les-politiques-europeennes/elargissement/synthese/de-6-a-28-histoire-des-elargissements.html>, consulté le : (14/10/2017).

الاتحاد الأوروبي قوة ديمغرافية، تجارية واقتصادية عالمية : يبلغ عدد سكانه 505 مليون (المرتبة الثالثة بعد الصين والهند، يمثل 7% من نسبة السكان في العالم)، تبلغ نسبة مبادلاته التجارية مع بقية دول العالم حوالي 20% من المجموع الكلي لحجم الصادرات والواردات على المستوى العالمي، كما تم تقدير الناتج الداخلي الخام للاتحاد (28 دولة) سنة 2014 بـ 13 920,541 مليار أورو ، تمثل نسبة مشاركة خمس أكبر دول في الاتحاد فيه (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) بـ 71,4 %².

ثانيا - بريطانيا :

بعد انفصال إيرلندا الجنوبية سنة 1921، أصبحت المملكة المتحدة سنة 1927 رسميا تعرف بـ "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية" **Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord**، تتشكل من أربعة أقاليم كبرى: إنجلترا عاصمتها لندن، اسكتلندا (أدنبرة)، ويلز (كارديف) وإيرلندا الشمالية (بلفاست). تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا العظمى هو الاسم الذي يطلق على أكبر جزيرة في أوروبا (أرخبيل) تضم أراضي كل من إنجلترا، ويلز واسكتلندا.

تمتد جغرافيا على مساحة 248.528 كم²، ويقدر عدد سكانها بـ 64.87 مليون (12.7% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي)، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي مليوني مليار يورو وفقا لإحصائيات 2015 (خامس قوة اقتصادية على المستوى العالمي)³، وهي دولة ذات نظام ملكي دستوري يقوم على الديمقراطية البرلمانية لها تمثيل بـ 73 مقعد في البرلمان الأوروبي، لها حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية تحكم باسم الملك الذي لا يحكم وإنما له دور رمزي فقط (إليزابيث 2 منذ سنة 1951)، يسيروها الوزير الأول وهو رئيس الحزب الفائز بأغلبية الأصوات⁴، كما تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط (بحر الشمال) ولها احتياطي من الغاز الطبيعي.

وبالتالي المملكة المتحدة قوة اقتصادية وتجارية عالمية، قوة نووية، لها وزن سياسي ومكانة في النظام الدولي: قوة عظمى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس)، عضو دائم في مجلس الأمن (حق الفيتو)، عضو في الاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة الثماني-(G8)...

2. مكانة ودور بريطانيا في الاتحاد الأوروبي: سياسيا وأمنيا، اقتصاديا وماليا.

يمكن القول بان عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي "جزئية"، حيث انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973، بعد سلسلة من مفاوضات العضوية منذ سنة 1961، لم توقع على "اتفاقية شنغن l'espace schengen " 1985، التي تجيز حرية تنقل الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء، وليست عضو في "منطقة اليورو la zone euro"، ومنه فهل لبريطانيا دور فعال في تنمية مسار التجربة التكاملية الأوروبية؟ ولمعرفة ذلك سنتطرق إلى موقفها في أهم القضايا التي تمس البناء الأوروبي وهي: بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية 2008 التي أثرت على التوازن المالي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي

أولا - بريطانيا والسياسة الأوروبية للدفاع والأمن :

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية وتجسد ذلك مع معاهدة ماستريخت 1992، التي أعطت دفعا جديدا لاتحاد غرب أوروبا وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الاتحاد على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوروبا الغربية، باعتباره الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة زوال حلف شمال الأطلسي، وكذا ركزت على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى نحو تبني سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.⁵

في مقابل ذلك عرف حلف شمال الأطلسي تحولات جذرية لإعادة تكييف دوره مع متطلبات البيئة الأمنية الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ليشكل استثناء عن القاعدة العامة لنظرية الأحلاف العسكرية التي تفترض زوالها بوزال مبررات وجودها (الخطر الشيوعي)، وعلى هذا الأساس يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي وبالتالي عرقلة أية محاولات لبناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه،



فعلى عكس فرنسا والمانيا، تتزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المظلة الأطلسية و الحفاظ على وجود حلف شمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الاتحاد الأوروبي فاعلا استراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا 2008، وأوكرانيا 2015، حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار حددت قمة لشبونة معالم شراكة استراتيجية بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتوحيد جهودهم الأمنية، حيث تقوم على عدة مبادئ منها : تعزيز بشكل كامل الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار من الشفافية والتكامل و احترام الاستقلالية للمنظمتين ،لتعاون الميداني في عملية إدارة الأزمات عبر مراحلها المختلفة ...⁶ ، ليتم في قمة شيكاغو ماي 2012، التأكيد على أن منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي تتقاسم قيم ومصالح استراتيجية مشتركة وعلى أنه شريك فريد و أساسي للحلف.⁷

وقد أظهرت الأزمة الليبية 2001، عدم فعالية سياسة الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي، حيث أن نقص القدرات وغياب رؤية مشتركة الدول الأعضاء وكذا خلافات توازن القوى بينها، تحول دون الاستجابة الأوروبية الفاعلة لإدارة الأزمات من دون طلب مساعدة الحلف الأطلسي التي تجسدت من خلال تبني الإدارة الأمريكية لاستراتيجية "الإدارة من الخلف **leadership en retrait**"، والتي تتضمن تقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستيكي ولكن من خلال الحلفاء الأوروبيين بهدف الحفاظ على هيمنتهم في العالم العربي من جهة، وتحقيق نتائج سياسية واستراتيجية بأقل تكلفة من جهة أخرى.⁸

ثانيا - بريطانيا والأزمة المالية 2008 في الاتحاد الأوروبي :

تعرف بأزمة اليورو أو أزمة الدين العمومي ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول منطقة اليورو* على الالتزام بديونها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذورها إلى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) 2008، حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، أيرلندا، إيطاليا وإسبانيا لتهدد الاقتصاد الأوروبي وتماسك الاتحاد الأوروبي، ليتراجع تأثيرها بفضل خطط الانقاذ الأوروبية.



بريطانيا كان لها موقف حيادي حيث انها مازال تحافظ على عملتها النقدية ولم يتضرر اقتصادها من تداعيات الأزمة المالية، وإنما ذلك زاد من تمسكها بموقفها بعدم الانضمام إلى الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو.

المحور الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الفرص والتحديات

في 23 يناير 2013، أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون David cameron" عند ترشح حزبه للانتخابات التشريعية عن تعهده على تنظيم استفتاء شعبي حول مسألة عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي، ليتم ذلك فعلا يوم 23 يونيو 2016، فكانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد بنسبة 51.9 %، ليتم على إثر ذلك الإعلان عن استقالة رئيس الوزراء من منصبه،¹ تعتبر المادة 50* من اتفاقية لشبونة 2007، الإطار القانوني للإجراءات المتبعة لمسار إعادة التفاوض حول سحب عضوية دولة من الاتحاد، تجدر الإشارة إلى أنه من بداية انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية أبدت معارضتها للسياسة الاقتصادية والتجارية الأوروبية المشتركة، وتحفظ عن بند توحيد عملتها النقدية خلال التوقيع على "معاهدة ماستريخت traité de Maastricht" 1992، ولعل أشهر حملة تلك التي قادتها رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر Margaret Thatcher" سنة 1988 « I want my money back » تحتج فيها عن تكلفة مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي المرتفعة بالنظر لما تكسبه في مقابل ذلك.²

فما هي تداعيات نتيجة هذا الاستفتاء على كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا؟

1. بالنسبة للاتحاد الأوروبي: يمكن تلخيص فرص وتهديدات لإمكانية خروج بريطانيا من

الاتحاد الأوروبي في ثلاث نقاط أساسية :

أولا - تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للاتحاد الأوروبي للتفاوض حول بقاء أو إنهاء عضوية أحد دوله، مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث سيعرف تغييرات على عدة مستويات : نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي، ميزانية الاتحاد منها نسبة مساهمة بريطانيا فيها والتي قدرت بـ 8.5 بليون أورو سنة 2015، وكذا انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه بريطانيا 14%، تغيير موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته الدولية كقطب سياسي واقتصادي موحد تجاه القضايا الأمنية

والاستراتيجية.¹¹ وبالتالي خروج محتمل لبريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي جغرافيا، ديمغرافيا واقتصاديا : تقلص المساحة الجغرافية للاتحاد من 4.5 مليون كم² إلى 4.2 مليون كم²، انخفاض عدد السكان من 450 مليون إلى حوالي 443 مليون، إذا كان الاتحاد الأوروبي بـ 28 دولة سنة 2016 يمثل 17,6 % من الناتج المحلي العالمي ، فإنها ستنخفض إلى 14.5 % في حالة خروج بريطانيا منه.¹²

ثانيا- يمكن القول بأن بريطانيا بمثابة "مكبج" لمسار البناء الأوروبي وخاصة في بعده السياسي والأمني والتركيز أساسا على مزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير مجالات منطقة التبادل الحر، حيث ميزت العلاقات الأوروبية البريطانية منذ 1973، كلمتين "مفاوضات" و"مصالح": التفاوض لتكييف اتفاقيات الاتحاد مع مطالب بريطانيا، التفاوض لتخفيض نسبة مساهمتها في ميزانية الاتحاد، التفاوض للحفاظ عن استكمال مسار الاندماج في مجالات العدالة، الشؤون الداخلية ومنطقة اليورو....¹³ وبالتالي هناك اختلاف جذري في الأهداف والطموحات مفاده ان الدول الأوروبية لها تصور استراتيجي تسعى إلى تطوير مسار الوحدة الأوروبية نحو بناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها، في حين أن بريطانيا لها منظور تعاقدى براغماتي تعتبر الاتحاد منظمة لمجموعة دول وما انضمامها إليه إلا وسيلة لحماية وتعظيم مصالحها القومية¹⁴، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامبرون" في خطابه حول مستقبل أوروبا في 23 جانفي 2013 بأن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبريطانيا هو وسيلة وليس هدف.¹⁵ ومنه وفقا لهذا الطرح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون فرصة استراتيجية نحو استكمال عملية البناء الأوروبي نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تكتفي بتكريس أهداف السوق الأوروبية المشتركة لتعظيم مصالحها الاقتصادية بالأساس.

ثالثا — إذا كانت بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية، فإن خروجها من الاتحاد الأوروبي يفقده أحد أهم اطواره في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه، إلا ان ذلك قد يفتح المجال امام المانيا بالتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.



إلا أنه يمكن اعتبار خروج محتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي خسارة مزدوجة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بفقدان دورها كحامية للمصالح الأمريكية في القارة الأوروبية حيث يطلق عليها « **American Trojan Horse** » نظرا لأنها الأداة الأمريكية لإضعاف مسار البناء الأوروبي وإبقاء الأمن الأوروبي تحت المظلة الأطلسية، وكذا تراجع مكانتها الدولية.¹⁶ فهل يمكن للمملكة المتحدة أن تراهن عن مكانتها كلاعب استراتيجي في التنظيم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوروبا ؟

2. بالنسبة لبريطانيا :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن قرار بريطانيا بإقامة استفتاء يحدد مصيرها كعضو في الاتحاد الأوروبي له أسباب اقتصادية بالأساس، حيث أنها في 23 فيفري 2016، قدمت لائحة تطالب فيها مجلس الاتحاد بإدراج مجموعة إصلاحات تضمنت عدة مجالات : في مجال الحكومة الاقتصادية **la gouvernance économique** ترى بضرورة معالجة قضايا منطقة اليورو بموضوعية من دون تمييز بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، كما تدعو هذه الأخيرة إلى تكثيف الرقابة على قطاعها المالي لضمان الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي، وفي مجال المنافسة الاقتصادية تطالب بتخفيف الأعباء الإدارية وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وضع سياسة تجارية ديناميكية، وشملت هذه الإصلاحات جانب السيادة وقضايا الهجرة.¹⁷

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الآثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا في ثلاث نقاط أساسية :

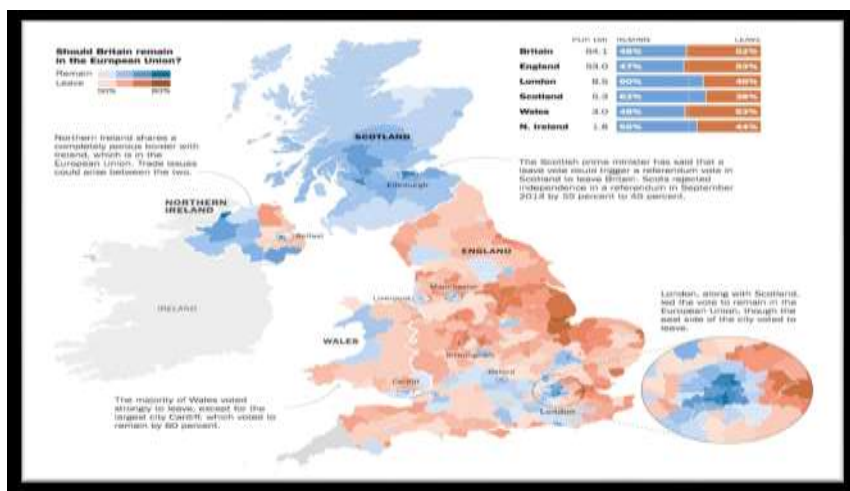
أولا - بريطانيا كقوة اقتصادية : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة : فقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية، بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية.



في نهاية سنة 2015، سجلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organisation de Coopération et de Développement Économiques** في تقرير لها عن تراجع القيمة النقدية للجنية الإسترليني بالمقارنة مع الدولار الأمريكي واليورو، بسبب توقعات تنذر عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما ستؤول إليه نتائج الاستفتاء المنتظر حدوثه، ومنه عدم استقرار قيمة العملة وضبابية الوضع المالي في بريطانيا وكذا مستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي أدى إلى زعزعة ثقة المستثمر وبالتالي خروج رؤوس الأموال وارتفاع معدل التضخم وفي هذا السياق أقر بنك إنجلترا في شهر ماي 2016، أن في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن كل التوقعات تشير إلى تراجع سعر الصرف للجنية الإسترليني مما يجعل لجنة السياسة النقدية أمام خيار التحكيم بين انتعاج سياسة نقدية انكماشية تحافظ بها على استقرار قيمة العملة (محاربة التضخم) أو سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاجية والعمالة (محاربة البطالة) أساسها التحكم في معدل الفائدة.¹⁸

ثانياً - الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: إذا كان الاستفتاء البريطاني الذي تم إجراؤه بتاريخ 23 جوان 2016، قد أسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة 51.89 % مقابل 48.11 %، فإنه لا بد من النظر في التباينات الداخلية بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكيف كانت نتائج التصويت في كل منها، وهو ما يتضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 03 : نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حسب الأقاليم المشكلة لها.



Source : Maxim bourdier, « Royaume désuni : l'Ecosse et l'Irlande du nord ont voté contre le brexit », 24/06/2016, disponible sur :

http://www.huffingtonpost.fr/2016/06/24/brexit-ecosse-irlande-royaume-uni-referendum_n_10648326.html, (22/09/2016).

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ تباين نتيجة التصويت بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، حيث أنه ثلاثة منها صوتت لصالح الحفاظ على بريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي: اسكتلندا بنسبة 62%، لندن بنسبة 60% و إيرلندا الشمالية بنسبة 56%، في حين وافقت كل من ويلز بنسبة 53%، وكذا إنجلترا بنسبة 53%، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف وما مدى تأثيره على وحدة بريطانيا في حالة خروجها نهائياً من الاتحاد الأوروبي. بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء البريطاني الموافق للخروج عن الاتحاد الأوروبي، أعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا "نيكولا ستورغون Nicola Sturgeon"، عن رغبت إقليمها في المحافظة على بقائه جزءاً من الاتحاد الأوروبي، وأن فكرة إجراء استفتاء شعبي ثاني (الأول سنة 2014 أسفرت نتيجته عن عدم الموافقة على استقلال اسكتلندا عن بريطانيا بنسبة 55%) لتقرير استقلال اسكتلندا عن بريطانيا مطروحة للنقاش، في حالة الإقرار نهائياً بسحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.¹⁹

لندن أهم مدن المملكة المتحدة ديمغرافياً، اقتصادياً ومالياً، ترى بقائها جزءاً من الاتحاد الأوروبي امتيازاً للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا العظمى، ودورها في مناقشة القضايا الأمنية الأوروبية خاصة



منها الهجرة، أما بالنسبة إلى أيرلندا الشمالية لها حدود جغرافية مع دولة أيرلندا والتي هي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فهل يمكن أن يكون إقرار خروج بريطانيا بشكل رسمي عن الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى اتحادها مع أيرلندا...

ثالثاً - مكانة بريطانيا الدولية : الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة.
من ناحية أخرى يمكن القول بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون له جوانب إيجابية على بريطانيا نذكر منها:

➤ حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال حيث انه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** لسنة 2013، تعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.

➤ عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث أنه منذ 2010 إلى 2014، ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط 15.2 مليار أورو في السنة.

➤ يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لمناقشة اتفاقيتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون الحاجة إلى البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد وخاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى.²⁰

➤ التحرر من الضغوطات الأوروبية التي تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة: الانضمام إلى الاتحاد النقدي ومنطقة شنغن لحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي...

المحور الثالث : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

في حالة الإقرار بشكل رسمي عن سحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فما هي المسارات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي هل التفكك والاندثار، أو الاستمرارية والارتقاء بالوحدة الأوروبية نحو أبعاد جديدة للتكامل والاندماج، وعلى هذا الأساس وباعتماد تقنية السيناريو تم تحديد الاتجاهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط:

1. اتحاد أوروبي ب 27 دولة (السيناريو الخطي): تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الأوروبية احتمال مستبعد، فكما تم توضيحه من قبل بريطانيا لها بعد براغماتي من انضمامها

للإتحاد الأوروبي ترى فيه وسيلة فقط لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك بترسيخ عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في الفضاء الأوروبي مع الامتناع عن الانضمام إلى منطقة اليورو ومنطقة شنغن، وكذا تدعيمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما على المدى المتوسط، خروج بريطانيا يستلزم على الإتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد (إتحاد أوروبي بـ 27 دولة) : إيجاد صعوبة في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد خاصة أنها تتفاوت من حيث موازن القوى، بالإضافة إلى إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية (الإتحاد الأوروبي 27 دولة - بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصادية.

2. الإتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الاصلاحي) : بريطانيا "مكب" الإتحاد الأوروبي فهل يمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية: الدفاع والسياسة الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل انجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن. خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلاً سويسرا والترويج التي ترتبط بالإتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة **EFTA : European Free Trade Area**، وقد يفتح آفاقاً جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعداداً لأن تكون جزءاً من الإتحاد مثلاً تركيا.²¹

3. تفكك الإتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالي): إن تزامن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية 2008، التي عصفت باقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين... يثير تساؤلات حول تماسك الإتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل... وأهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الإتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية.



من خلال ما سبق نستنتج :

- بريطانيا والاتحاد الأوروبي : تاريخ حافل بالتفاعلات والاضطرابات ، خلال 43 سنة من العضوية سعت فيها بريطانيا إلى البحث عن كيفية تعظيم مكاسبها من هذا الكيان وحماية مصالحها القومية بالأساس ، يظهر ذلك بتركيز علاقاتها به في البعد التجاري الاقتصادي فقط، إلا أن مشروع الوحدة الأوروبية يقتضى انتشار مجالات التكامل وتبني تصور استراتيجي واحد ومصلحة مشتركة.
 - إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة استراتيجية لاستكمال مسار الوحدة الأوروبية نحو ميادين سيادية وبناء علاقات مع فواعل حيوية : روسيا، تركيا... لها مصالح مشتركة في المنطقة ، فهو أيضا قد يكون بداية لتفكك مشروع التكامل والاندماج في أوروبا الذي وضعت أسسه منذ خمسينيات القرن الماضي.
 - بالنظر إلى فرص وتهديدات إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على كل منهما، فإنه قرار له تكلفة كبيرة ، عملا بالمقاربة البراغمية الواقعية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير عقلاني بالنسبة للاتحاد بخسارة أحد أهم أطواره (بريطانيا أكبر متعامل تجاري، ومساهم في ميزانية الاتحاد، قوة نووية واقتصادية...)، وكذا بالنسبة لبريطانيا حيث ستخسر دورها كفاعل في قضايا القارة الأوروبية.
- قائمة المراجع :

1. Articles et rapports :

- KANDEL maya , «leading from behind le nouvel intervention américain ? Barak obama et la crise libyenne » , reflexion sur la crise libyenne , (études de l'IRSEM , n° 7, 2013) , p. 28 .
- Oliver Tim, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU » , *LSE ideas strategic update*, February 2016.
- *rapport d'information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union Européenne « Brexit »*, Albéric de montgolfier, SENAT, session ordinaire 2015 – 2016.
- «Report of the implementation of the European Security strategy: providing security in a changing world » , 2008 , disponible sur : <http://www.eeas.europa.eu/csdp/about-csdp/european-security-strategy>.
- Liens électroniques:



- « après le « brexit » l'Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d'indépendance » , 26/06/2016, disponible sur :
- http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexit/article/2016/06/26/ecosse-un-nouveau-referendum-sur-l-independance-est-hautement-probable_4958365_4872498.html .
- chaouad Rober, « le Royaume-Uni et l'Europe in and out » , disponible sur :
- <https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2013-3-page-151.htm>
- Damgé mathilde, « avant le "brexit " , trente ans d'histoire tumultueuse entre le Royaume-Uni et l'UE » , 24-06-2016, disponible sur :
- http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/06/24/avant-le-brexit-30-ans-d-histoire-tumultueuse-entre-le-royaume-uni-et-l-ue_4957208_4355770.html
- « Fiche Pays – Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord», disponible sur :
- <http://www.geolinks.fr/geopolitique/europe-de-louest/fiche-risque-pays-royaume-uni/> .
- OTAN, « Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne », 2010, disponible sur :
- www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxiu.../Aliboni_fr.pdf.
- « OTAN-UE : un partenariat stratégique », disponible sur :
- http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm .
- « Présentation du Royaume uni » , disponible sur :
- <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/royaume-uni/presentation-du-royaume-uni/> .
- « Les grandes étapes de l'Europe de la défense » , disponible sur :
- <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/grandesetapes.shtml> .
- « qu'est-ce que le brexit ? » , disponible sur :
- <http://www.europarl.europa.eu>.
- verluise Cyril et verluise pierre, « l'Union Européenne sans le Royaume Unis ça change quoi ? » , la revue géopolitique , 26 /08/ 2016, disponible sur :
- <http://www.diploweb.com/L-UE-sans-le-Royaume-Uni-ca-change.html> .
- Verluise pierre, « l'UE, modèle multipolaire » , la revue géopolitique, 28/11/2012, disponible sur :
- <http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html>

الإحالات :



¹ *la revue géopolitique*, Verluise Pierre, « l'UE, modèle multipolaire », 28/11/2012, en ligne sur : <http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html>, consulté le : (10/09/2017).

² للمزيد من المعلومات على الرابط الإلكتروني :

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/National_accounts_and_GDP/fr, (12/10/2017).

³ « Présentation du Royaume uni », disponible sur : <http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/royaume-uni/presentation-du-royaume-uni/>, (28/09/2017).

⁴ « Fiche Pays – Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord », en ligne sur : <http://www.geolinks.fr/geopolitique/europe-de-louest/fiche-risque-pays-royaume-uni/>, consulté le : (04/10/2017).

⁵ « Les grandes étapes de l'Europe de la défense », disponible sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/grandesetapes.shtm>.

⁶ OTAN, « Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l'OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne », 2010, disponible sur : www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxiu.../Aliboni_fr.pdf.

⁷ « OTAN-UE : un partenariat stratégique », disponible sur : http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm.

⁸ Maya KANDEL , «leading from behind le nouvel intervention américain ? Barak obama et la crise libyenne », réflexion sur la crise libyenne , (études de l'IRSEM , n° 7, 2013) , p. 28 .

* تتضمن دول الاتحاد الأوروبي التي وحدت عملتها النقدية "اليورو" منذ سنة 1999 ، تنتهج سياسة نقدية موحدة

يضع معاملها البنك المركزي الأوروبي بهدف تسهيل التعاملات التجارية فيما بينها تضم حاليا 19 دولة وهي : النمسا ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورغ ، فنلندا ، إيرلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، البرتغال ، إسبانيا ، اليونان ، إيطاليا ، لاتفيا ، إستونيا ، سلوفاكيا ، مالطا ، قبرص ، سلوفينيا ، لتوانيا .

⁹ « qu'est-ce que le brexit ? » , disponible sur : <http://www.europarl.europa.eu>, (12/10/2016).

* حددت هذه المادة الجانب القانوني والإجرائي في حالة رغبة دولة إنهاء عضويتها في الاتحاد كما اعتبرته حق للدول الأعضاء بالتفاوض على " اتفاق الانسحاب " الذي يقره المجلس الأوروبي بعد موافقة البرلمان الأوروبي وإخطار الدولة عن رغبتها في الانسحاب في الإطار الذي يسمح به دستورها .

للمزيد من المعلومات في الرابط الإلكتروني :

European Parliamentary Research, Eva maria popotcheva , « article 50 TUE : withdrawal of member state from the UE », *Service* , briefing – February 2016.



¹⁰ Mathilde damgé, « avant le ‘brexite’, trente ans d’histoire tumultueuse entre le Royaume-Uni et l’UE », 24/06/2016, disponible sur :

http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/06/24/avant-le-brexite-30-ans-d-histoire-tumultueuse-entre-le-royaume-uni-et-l-ue_4957208_4355770.html , (12/10/2017).

¹¹ Tim Oliver, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU », *LSE ideas strategic update*, February 2016, p.p. 5-6.

¹² *la revue géopolitique*, Cyril verluise et pierre verluise, « l’Union Européenne sans le Royaume Unis ça change quoi ? », 26 /08/ 2016, disponible sur :

<http://www.diploweb.com/L-UE-sans-le-Royaume-Uni-ca-change.html>, (25/10/2017).

¹³ Rober chaouad, « le Royaume-Uni et l’Europe in and out », disponible sur :

<https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2013-3-page-151.htm> , (28/10/2017).

¹⁴ *rapport d’information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d’une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l’Union Européenne « Brexit »*, Albéric de montgolfier, SENAT, session ordinaire 2015 – 2016, P.6.

¹⁵ Rober chaouad, « le Royaume-Uni et l’Europe in and out », *op.cit.*

¹⁶ Tim Oliver, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU », *op.cit.*, p.12.

¹⁷ *rapport d’information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d’une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l’Union Européenne « Brexit »*, Albéric de montgolfier, *op.cit.*, P.22.

¹⁸ *rapport d’information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d’une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l’Union Européenne « Brexit »*, Albéric de montgolfier, *op.cit.*, pp.25-27 .

¹⁹ « après le « brexit » l’Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d’indépendance », 26/06/2016, disponible sur :

http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexite/article/2016/06/26/ecosse-un-nouveau-referendum-sur-l-independance-est-hautement-probable_4958365_4872498.html , (15/10/2017).

²⁰ *rapport d’information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d’une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l’Union Européenne « Brexit »*, Albéric de montgolfier, *op.cit.*, pp.29-30.

²¹ Tim Oliver, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU », *op.cit.*, P.P. 15-16.